

دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري The Role Of Tourism Investment In The Development Of The Algerian Economy

هنى حيزية⁽¹⁾ زيدان محمد

كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الشلف

h.henni@univ-chlef.dz zidane1962@gmail.com

عيساني عامر

جامعة باتنة 1

aissani.ameur@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/17

تاريخ الإرسال: 2019/11/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الاستثمار السياحي، وتوضيح أهمية ودور القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري، من خلال التطرق إلى مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لمدى مساهمتها في توفير فرص العمل بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية، والتطرق إلى واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من إمتلاك الجزائر لمقومات سياحية هائلة إلا أن القطاع السياحي لم يتمكن من تحقيق الكفاءة المتوقعة من فرص التشغيل والمساهمة في الناتج الإجمالي ولم تكن له القدرة على تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي؛ التنمية الاقتصادية؛ القطاع السياحي؛ الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات السياحية.

Abstract:

This study aims to identify the nature of tourism investment, and show the importance and the role of touristic sector in supporting development of the Algerian economy, by addressing the contribution of tourism to GDP, in addition to its contribution to providing job opportunities directly or in total, and to address the reality of tourism

1- المؤلف المرسل.

investment in Algeria, by using the analytical descriptive approach, Although Algeria has enormous tourism potential, the tourism sector has not been able to achieve the expected efficiency of employment opportunities and contribute to the gross output and has not been able to improve the standard of living of individuals.

Key words: Tourism investment; Economic development; Tourism sector; GDP; Tourism revenues.

المقدمة:

تعد السياحة نشاطا من بين أهم النشاطات التي يمارسها الإنسان، وذلك لحاجته إلى تحصيل معارف إنسانية وكذلك رغبة منه في الحصول على الراحة والاستجمام والترفيه وتعزيز أسس التفاهم والسلام، ونتيجة لبروز السياحة واعتبارها صناعة ونشاطا اقتصاديا مهما، أضحت الكثير من دول العالم تهتم بهذا القطاع الحيوي، لما له من تأثيرات إيجابية على الدخل الوطني وميزان المدفوعات وحجم العمالة، ولهذا جعلتها العديد من الدول ضمن أولويات سياساتها الاقتصادية، حيث خصصت لها ميزانية معتبرة من أجل زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي تلبية لحاجات ورغبات السياح والزائرين. والجزائر واحدة من بين بلدان العالم التي تمتلك العديد من المقومات السياحية لذا أصبح لزاما عليها التوجه إلى تنمية هذا القطاع الحساس وتشجيعه لتحقيق آثار تنموية إيجابية على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة: ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة: الهدف من إجراء هذه الدراسة يتمثل في العناصر التالية:

- إدراك مفهوم الاستثمار السياحي ومجالاته؛
 - التعرف على أداء القطاع السياحي الجزائري؛
 - دراسة وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا أداة الوصف في استعراض الإطار النظري للاستثمار السياحي، ثم استعملنا أداة التحليل لدراسة وتحليل أداء القطاع السياحي، وكذا تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

محاور الدراسة: ولغرض الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية التالية: **المحور الأول:** الإطار المفاهيم للاستثمار السياحي. **المحور الثاني:** أداء القطاع السياحي الجزائري. **المحور الثالث:** واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهيم للاستثمار السياحي

تعد مشاريع الاستثمار في الموارد السياحية بمختلف أشكالها أحد أهم مصادر رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية لأي دولة، لذلك سعت الكثير من الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي والعمل على وضع استراتيجيات خاصة به للاستفادة من مزاياه وفوائده.

أولاً: مفهوم الاستثمار السياحي

لقد وردت عدة تعريفات للاستثمار السياحي نورد البعض منها فيما يأتي: يعرف الاستثمار السياحي بأنه: "أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الاستثماري الهادفة لتطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه وبما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد اجتماعية وتراثية وثقافية واقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد، وبما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي"، أي أنه "سلسلة من المصروفات تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة وتأجيل لعوائد ومنافع فورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تنسم بالتنظيم وتعظيم النتائج بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة، وهو ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في إطار رؤية اقتصادية كلية"¹.

كما يعرف على أنه: "القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط"².

كما يعرف الاستثمار السياحي أيضاً على أنه: "استثمار مادي وعملية خلق لرأس مال حقيقي - شراء أراضي، بناء أو شراء مباني، إيجاد أو اقتناء معدات وأدوات قابلة للإهلاك - يكون الهدف الأساسي منه تنمية وتطوير

الحركة السياحية، حيث تتمتع السياحة باستثمارات هامة في الاقتصاد الوطني للدولة من خلال علاقتها المتعددة مع القطاعات الأخرى والآثار المضاعفة لها.³ وهناك تعريف آخر للاستثمار السياحي على أنه عملية التكوين لرأس المال، أي العلاقة التي تربط بين الاستثمار المحقق في القطاع السياحي من فنادق، مطاعم ومقاهي وعملية خلق رأس المال والتي من خلالها تساهم السياحة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة وخلق مناصب عمل.⁴

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد أكدت على قواعد الاستثمار في السياحة وبلورت أسس التنمية الاستثمارية في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة التنمية الاستثمارية للسياحة كما يأتي: "التنمية الاستثمارية للسياحة هي التنمية التي تلبي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل، وتهدف التنمية الاستثمارية إلى تحقيق إدارة ناجحة وملائمة للموارد الطبيعية بحيث تحقق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".⁵

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار السياحي: "الاستثمار السياحي هو تلك العملية التي يتم من خلالها توجيه الأموال للاستثمار في قطاع السياحة من أجل تكوين رأس المال المادي لتحسين مكونات المنتج السياحي وكذا إعداد رأس المال البشري الذي يعتبر العنصر الجوهري في تقديم الخدمة السياحية".

ثانياً: مجالات وأهداف الاستثمار السياحي

1- مجالات الاستثمار السياحي: إن المجالات التي يغطيها الاستثمار في

القطاع السياحي عديدة ومتنوعة وتتمثل فيما يلي:

- **مجالات الإيواء السياحي:** ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية؛

- **مجالات اللهو وقضاء الفراغ:** ويضم المقاهي والمطاعم والمساح السياحية ومحطات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية... الخ؛

===== دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

- **مجال التعليم والبحث العلمي:** وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية إضافة إلى البعثات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر وإستضافة الخبراء السياحيين؛
 - **مجال الإدارة السياحية التكميلية:** وتشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري كافة من أجهزة ومعدات وحاسبات وشبكات اتصال ولوازم أخرى؛
 - **مجال الترويج والإعلام السياحي:** ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي؛
 - **مجال المسح السياحي:** ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح وما يرافقها من إنفاق آخر لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين ولبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم؛
 - **مجالات النقل والمواصلات:** وتشمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصعة نهريّة ومحطات للزوارق النهريّة، استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية، استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.
- 2- أهداف الاستثمار السياحي:** الاستثمار السياحي كنشاط اقتصادي له أهداف عديدة ومتنوعة منها ما هي أهداف اقتصادية وأخرى سياسية وأهداف اجتماعية، وتتجلى هذه الأهداف في:
- أ- أهداف اقتصادية وتتمثل في:**
- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
 - خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
 - تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات.

ب- أهداف سياسية وتتمثل في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى؛

- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الدولة.

ج- أهداف اجتماعية وهي:

- رفع مستوى المعيشة؛

- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي؛

- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة⁶.

- كما يهدف الاستثمار في قطاع السياحة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل لان أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كجاذبات وكسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية هو رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة عن التطوير، لذا فان البداية في تحقيق الاستثمار لتلك المواقع تبدأ بحمايتها وصيانتها بشكل يمهّد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب⁷.

ثالثا: محددات نمو الاستثمار السياحي

يحدد الاستثمار في القطاع السياحي قيود وشروط للتنفيذ والنمو من حيث الحجم والطبيعة ومصادر التمويل، فبالإضافة إلى تأثير التسهيلات والضمانات على زيادته ونموه، فإن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على نمو الاستثمارات السياحية وهي ما يلي⁸:

أ- **الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي إلى المناطق السياحية المختلفة ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا في صناعة سياحة ناجحة، ومن هنا فالموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في حركة السياحة لاعتبارات التوفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات مع توفر قدر معين من الأطمئنان بوجود عوامل مشتركة؛

ب- **طبيعة ومصدر الاستثمارات:** نظرا إلى أن النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية التي تخدم القطاع السياحي، ونظرا لان الاستثمارات التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل تجعل المستثمرين فيها يترددون للاعتبارات التالية⁹:
- بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة تتراوح من 20 إلى 25 سنة مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة للتغيرات السياسية والاجتماعية؛

- موسمية الطلب في المناطق السياحية ينبئ عن عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأعمال وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرجوة؛
- إن العائد الصافي من الاستثمار في المشاريع السياحية يكون ضئيل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر.

- ونظرا لان طبيعة الاستثمار في القطاع السياحي تعتبر ضخمة فضلا على أنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة، حاولت بعض الدول تقديم قروض طويلة الأجل لتمويل هذه الاستثمارات لتعطي فرصة لأنشطة المستثمرين المحليين مع بقاء الأرباح داخل السوق السياحي المصدر لإعادة استثمارها، ومن جهة أخرى قد تعتمد بعض الشركات الكبرى التي تمتلك سلاسل من المنشآت السياحية إلى الاستثمار في الدول الأخرى ومثال ذلك سلسلة فنادق HILTON, SHERATON وسلسلة مطاعم MCDONALD.. الخ

ج- **تقرير حوافز للمشروعات السياحية:** تتراوح الإجراءات التي تتخذها الدول في سبيل دعم صناعة السياحة بين تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة وحتى تزويد المستثمرين بمساعدات مالية وتنوع أشكال المساعدات

الحكومية التي تمنحها الدول للمستثمرين في القطاع السياحي والفندقي كما يلي¹⁰:

- تخفيض تكلفة الاستثمار ويتضمن هذا العمل على خفض التكاليف الاستثمارية للمشروعات السياحية عن طريق منح دعم لرأس المال ومنح قروض بأسعار فائدة مميزة والسماح بإعفاءات ضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك على بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق؛
- تخفيض تكاليف التشغيل ويمكن تحقيق هذا عن طريق الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على الأجهزة المستوردة لخدمة القطاع السياحي ودعم برنامج تدريب العاملين؛
- ضمانات الاستثمار والهدف من هذه الضمانات تأمين حقوق المستثمرين وخاصة الأجانب منهم؛
- الدعم المالي والذي يكون عبارة عن مبالغ نقدية تمنحها الدولة للقائمين بتنفيذ المشاريع السياحية مع عدم مطالبتهم بردها؛
- القروض المميزة وتتمثل في القروض التي تقدمها الحكومة للمستثمرين في المشروعات السياحية بسعر فائدة اقل من السعر السائد في السوق؛
- ضمانات القروض حيث تقوم الحكومات أو الهيئات المتخصصة التابعة لها بضمان القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتنمية المشروعات السياحية؛
- دعم عمليات الفوائد المنخفضة ويتمثل الدعم هنا في التزام الحكومة بسداد الفرق بين سعر الفائدة المنخفضة على القرض الذي يحصل عليه المشروع السياحي وسعر الفائدة الجاري الذي تفرضه البنوك التجارية ويتيح هذا النظام تمويل عدد اكبر من المشروعات السياحية مما يسمح به نظام القروض المميزة، وتزداد أهمية عمليات الفوائد المنخفضة في السنوات الأولى من العمليات الاستثمارية حيث لا يحصل المشروع على إيرادات في هذه السنوات؛
- المساعدات المالية لدعم الاستثمار السياحي حيث يقتصر هذا النوع من المساعدات على المشروعات السياحية التي بدأت في نشاطها الفعلي وتمكنت

دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

من تحقيق أرباح فعلية، وهناك أشكال عديدة للمساعدات المالية تختلف باختلاف البلدان ومنها مثلا السماح للمشروع السياحي بعمل احتياطات الاستهلاك الرأسمالي من أرباحه المحققة قبل تحميلها الضرائب مما يخفض من مقدار ضرائب الأرباح.

د- التخطيط السياحي الواعي: يعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى تنمية سياحية وتعجل بها، وهو عبارة عن وسيلة علمية منظمة ومستمرة تتضمن رسم صورة تقديرية للمستقبل، ويحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقت السياحية في المجتمع ومن ثم استخدامه أفضل استخدام ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي، وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات، ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة؛

هـ- التسويق السياحي النشط: يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمرا ضروريا بالنسبة لمنتج كمنتج سياحي يعتمد على الرضا النفسي والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، فالمنتج التسويقي الناجح هو الذي يجعل الصناعة على اتصال مستمر مع مستهلكيها، وعلى هذا النحو يعتبر التسويق السياحي محددًا أساسيا للنمو السياحي؛

و- التنظيم السياحي الفعال: يتميز السوق السياحي في الوقت الحاضر باتساع الطلب العالمي وتنوعه وكذا بعرض متماثل تشتد فيه حدة المنافسة كل هذا يتطلب تنظيم جيد وفعال من أجل تطوير السياحة، ويختلف هيكل التنظيم تبعاً للأهمية التي توليها الدولة للقطاع السياحي ومدى مساهمة القطاع الخاص وملائمة الظروف السياسية السائدة في البلد، حيث يمكن للقطاع السياحي أن ينمو إذا كان في إطار تنظيمات حكومية وشبه حكومية، ولا يوجد نموذج واحد يمكن أن يعتمد عليه في عملية التنظيم السياحي (وزارة، هيئة، مجلس...) ولكن ما يهم بصفة أساسية هو إعداد جهاز سياحي له الإمكانيات ليقوم بدور فعال في عملية التنمية السياحية.

المحور الثاني: أداء القطاع السياحي الجزائري

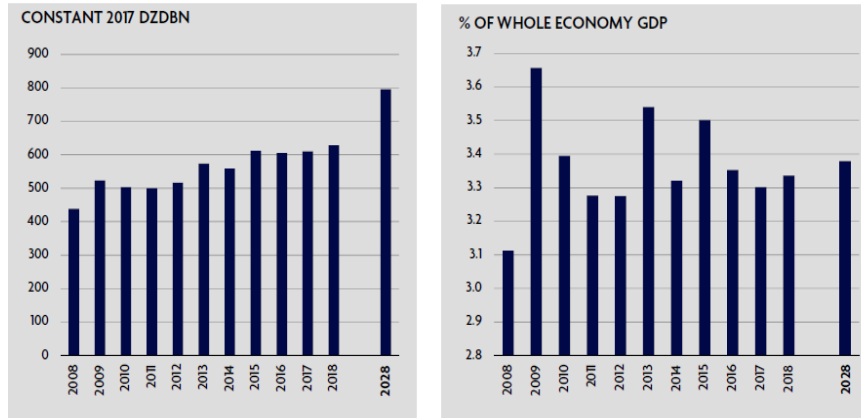
يلعب القطاع السياحي دورا بارزا في اقتصاديات الكثير من الدول السياحية، حيث أنه يساهم في الدخل الوطني من خلال الإيرادات السياحية المحققة وفي تحسين ميزان المدفوعات وكذا توفير مناصب عمل، غير أن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى حسب ما يحظى به هذا القطاع من أهمية لدى الجهات المعنية وحسب المؤهلات والقدرات السياحية التي يمتلكها البلد، لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى تبيان أداء القطاع السياحي في الجزائر.

أولا: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تبين مدى الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، وتمثل نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما يقيس مدى تطور القطاع السياحي، حيث أن السياحة تمارس أنشطتها من خلال وحداتها الخدمية المتمثلة في الفنادق، المطاعم، النقل، وبلغت نسبة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2017 حوالي 10.7% وبمساهمة مباشرة قدرها 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي¹¹.

والشكل الموالي يوضح تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (01): تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2017/2008



Source: World Travel & Tourism Council (WTTC); TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2018 ALGERIA , p3.

من خلال الشكل نلاحظ بأن المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 قد بلغت حوالي 610.4 مليار دينار جزائري أي نسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت بنسبة 1.75% عن سنة 2016 حيث بلغت 599.7 مليار دينار جزائري، ونلاحظ من الشكل السابق أن طيلة هذه الفترة نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد 3.7% وهي نسبة ضئيلة جدا ومن المتوقع أن تصل هذه القيمة إلى 796.0 مليار دينار جزائري في أفق 2028.

ويرجع سبب ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى هيمنة قطاع المحروقات وعدم تنوع مصادر الثروة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالسياحة من طرف السلطات العمومية.

واحتلت الجزائر المرتبة 54 عالميا في المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته 5.4 مليار دولار في سنة 2017 وهي قيمة ضئيلة نوعا ما مقارنة بالقيمة المتوسطة العالمية والتي قدرت حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة بـ 21.5 مليار دولار، في حين بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 1262.4 مليار دينار جزائري في سنة 2017 أي نسبة 6.8% من الناتج في حين بلغت المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي قيمة 1230.7 مليار دينار جزائري في سنة 2016 أي نسبة 7.4% من الناتج المحلي، وقد احتلت الجزائر المرتبة 58 عالميا في قيمة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 11.3 مليار دولار، ومن خلال القيمة المتوسطة لدول شمال إفريقيا التي بلغت 12.2 مليار دولار تبين أن الجزائر ليست متأخرة إلى درجة كبيرة في هذا المجال مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن هذه القيمة تبقى ضئيلة مقارنة بالقيمة المتوسطة العالمية التي بلغت 62.9 مليار دولار حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لسنة 2018. كما احتلت الجزائر المرتبة 135 عالميا في نسبة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 6.8% في سنة 2017 في حين بلغت النسبة المتوسطة لشمال إفريقيا 10.9% وهي نسبة ضعيفة تبين تأخر القطاع السياحي في الجزائر.

ثانيا- مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

يمثل القطاع السياحي مصدرا رئيسيا للتوظيف والتشغيل حيث يتميز بأنه من الصناعات التي تحتاج إلى يد عاملة فهو يوصف بأنه قطاع كثيف العمالة، وتتوزع هذه اليد العاملة بين خدمات وكلاء السفر وشركات الطيران، الفنادق، المطاعم والمقاهي... كما أن القطاع السياحي مرتبط بباقي القطاعات الأخرى مثل النقل والمواصلات، الصناعات التقليدية، وهذا ما يجعل القطاع السياحي قادرا على خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن اقتصاد السياحة أستوعب أكثر من 313 مليون شخص على المستوى العالمي حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2017.

وتشير الدراسات كذلك في هذا المجال إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى وتمثل حوالي نسبة 9.9% من العمالة على المستوى العالمي، ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار في قطاع السياحة يعتبر مخرجا ضروريا وحتميا لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر، والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في الجزائر:

الجدول رقم (01): مساهمة قطاع السياحة في العمالة المباشرة وغير المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2015/2017

الجزائر	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
2015	324.6	3.0	682.9	5.7
2016	346.7	3.1	731.4	6.5
2017	320.1	2.8	678.7	6.0

Source: World Travel & Tourism Council (WTTC);
Travel & Tourism Economic Impact (2016- 2017- 2018) Algeria.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قطاع السياحة قد خلق حوالي 320.100 وظيفة مباشرة في عام 2017 (2.8% من إجمالي العمالة) في حين خلق هذا القطاع حوالي 346.700 وظيفة (3.1% من إجمالي العمالة) في سنة 2016، وهذا الارتفاع المحقق في عدد الوظائف المباشرة والوظائف الإجمالية بالمقارنة مع سنة 2015 حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة حوالي 324.600 وظيفة مباشرة وحوالي 682.900 وظيفة إجمالية راجع إلى الأهمية التي أصبح القطاع السياحي يحظى بها مؤخرا والجهود المبذولة من أجل توفير الشروط الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030.

واحتلت الجزائر المرتبة 44 عالميا في المساهمة المباشرة في توظيف اليد العاملة حيث وفرت 320.100 منصب وهو عدد منخفض مقارنة بمتوسط المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف في العالم والتي قدرت بـ 937.500 منصب شغل، أما بالنسبة للمساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في التوظيف فقد احتلت الجزائر المرتبة 50 عالميا في سنة 2017 بـ: 678.700 منصب وهو عدد ضعيف مقارنة بمتوسط المساهمة الإجمالية في التوظيف في العالم والذي بلغ 2341.000 منصب.

وجاءت الجزائر في المرتبة 143 عالميا بنسبة 6.0% في المساهمة الإجمالية للسياحة في إجمالي العمالة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة المتوسطة في شمال إفريقيا والتي قدرت بـ 9.8%. ويعود هذا الأداء الضعيف للقطاع السياحي الجزائري في إمتصاص القوى العاملة إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

- نقص التأهيل والتكوين السياحي الذي يشجع على الاستثمار في قطاع السياحة والفندقة والذي تتولد عنه عمالة مباشرة وغير مباشرة،
- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة بسبب ضعف المنتج والخدمات السياحية الجزائرية؛
- غياب الاستقرار والاستمرارية في البرامج والإجراءات بسبب تغيير المسؤولين،

- موسمية النشاط السياحي في الجزائر والذي يتزامن مع فترة الصيف أين يتزايد عدد العاملين في النشاط السياحي لكن سرعان ما يتناقص هذا العدد بزوال موسم الذروة؛

- وجود عراقيل أمام المستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع السياحي تتراوح بين عراقيل إدارية، مالية وتنظيمية، بالإضافة إلى تردد الكثير من المستثمرين في ولوج هذا النوع من الاستثمارات لطول فترة الحصول على العائد وكثرة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض إليها المستثمر.

ثالثا- مساهمة السياحة في تحسين معيشة الأفراد:

تتأثر مساهمة السياحة في تحسين معيشة الأفراد بنسبة الإيرادات السياحية المحققة من طرف الدولة، لذلك فالبلدان السياحية التي تحقق مداخيل سياحية مرتفعة يستفيد أفرادها بنسبة معتبرة من هذه المداخيل، وبما أن مداخيل الجزائر من السياحة ضعيف جدا فإن مساهمة القطاع السياحي في تحسين المستوى المعيشي لسكانها ضعيف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): نصيب الفرد من الإيرادات السياحية الجزائرية

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية
2000	3.27
2001	3.16
2002	3.16
2003	3.46
2004	5.42
2005	14.33
2006	11.64
2007	9.74
2008	13.58
2009	10.19
2010	8.99
2011	8.17
2012	7.87
2013	8.53
2014	8.91

المصدر: صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2018/2017، ص 270.

دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

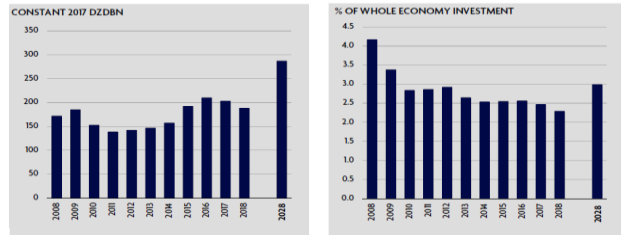
من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح يتضح أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000-2005 عرفت تطورا ايجابيا بحيث انتقلت من 3.27 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 14.33 دولار أمريكي سنة 2005، وبعدها عرفت النتائج تذبذبا في الفترات الأخرى، و لكن يمكن القول بأن هذه المساهمة تعد منخفضة جدا ولا تسمح بتحسين معيشة الأفراد، ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى قلة تدفقات السياح الوافدين إلى الجزائر إضافة إلى نقص المرافق الهياكل الأساسية والمرافق السياحية والترفيهية والتي تدفع السياح إلى الإنفاق، وبالتالي فإن السياحة الجزائرية غير قادرة على تحسين معيشة السكان الجزائريين.

المحور الثالث: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا- حصة الاستثمارات السياحية من مجموع الاستثمار الإجمالي

يمثل حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع اقتصادي معين أهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصاد تلك الدولة ويعبر عن موقعه من الإستراتيجية التنموية الوطنية، وقد لقي الاستثمار السياحي في الجزائر اهتماما من طرف السلطات الوصية، حيث تم منح العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي بدءا من منح العقار السياحي وتوفير تسهيلات إدارية مع المرافقة في تقديم التمويل المالي والعمل على إزالة العقبات التي تقف أمام المستثمر. وفيما يلي سوف نتطرق إلى حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2008/2017:

الشكل رقم(02): حجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2017/2008



Source: World Travel & Tourism Council (WTTC); Travel & Tourism Economic Impact 2018 Algeria , p.5.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي قدرت سنة 2017 بحوالي 202.5 مليار دينار جزائري في حين قدرت بـ 196.1 مليار دينار في سنة 2016، ورغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة حجم الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نوعا ما في حدود 2.6% أي ما يقدر بـ: 1.8 مليار دولار أمريكي وهي قيمة منخفضة نوعا ما مقارنة بالقيمة المتوسطة عالميا التي قدرت بـ: 4.8 مليار دولار، وكذا القيمة المتوسطة لدول شمال إفريقيا التي قدرت بـ: 2.1 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل حجم الاستثمارات في القطاع السياحي إلى 286.3 مليار دينار جزائري في سنة 2028.

وتحتل الجزائر المرتبة 56 عالميا في قيمة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي والمرتبة 159 عالميا في نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2018.

ثانيا: حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر

أما عن حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر فسنحاول الوقوف على حصيلة الاستثمارات خلال فترة 2002-2017 على إعتبار أنها من بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي. الجدول رقم(03): عدد تصريحات الاستثمارات للفترة بين 2002-2017 حسب القطاعات

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz> تاريخ التصفح 2019/09/25.

دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

يلاحظ من معطيات الجدول السابق انه على الرغم من التحفيزات التي وفرتها الحكومة الجزائرية للمستثمرين في القطاع السياحي إلا أن عدد المشاريع السياحية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، حيث مثلت عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع السياحي 1266 مشروع فقط بنسبة 02% من العدد الإجمالي للمشاريع، وبمبلغ يقدر ب 1228830 مليون دينار جزائري بنسبة 8.59% ووفرت هذه المشاريع حوالي 77158 منصب شغل وهذه الحصيلة المحتشمة للمشاريع في القطاع السياحي إنما تعكس عدم رغبة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في دخول هذا النوع من الاستثمارات نظرا لكثرة التحديات والعراقيل التي تصادفها والتي سوف نتطرق إليها لاحقا.

أما عن حالة المشاريع السياحية في الجزائر لغاية عام 2018 فيمكن أن نرصد أربع حالات لهذه الاستثمارات حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وهي كما يلي:

1- استثمارات سياحية في طور الانجاز؛

2- استثمارات سياحية متوقفة؛

3- استثمارات سياحية غير منطلقة؛

4- استثمارات سياحية منجزة.

والجدول التالي يوضح حالة هذه المشاريع السياحية بالأرقام:

الجدول رقم(04): وضعية المشاريع السياحية في نهاية سنة 2018

نوع المشروع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد المناصب
مشاريع قيد الانجاز	799	100866	41879
مشاريع متوقفة	181	19745	8535
مشاريع لم تنطلق	1163	162774	61629
المشاريع المنجزة	67	5773	2447
المجموع	2210	289158	114490

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية بلغ 2210 مشروعا في نهاية سنة 2018 بطاقة إيواء تبلغ 289158 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها ب 114490 منصب شغل مباشر، أي ما يقابل 0.40

منصب شغل مباشر لكل سرير مستحدث ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير. كما يلاحظ بطئ وتيرة إنجاز المشاريع السياحية في الجزائر التي لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية المطلوب إنجازها في نهاية سنة 2018 المقدر بـ 289158 سريرا، حيث قدرت عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد 1163 مشروعا وتمثل نسبة 52.62% من المجموع الإجمالي لعدد المشاريع السياحية، ولا تمثل المشاريع المنجزة إلا نسبة ضئيلة بلغت 3.03% من المجموع الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحصاء 181 مشروع استثماري متوقف عبر التراب الوطني أي ما يمثل 8.19% من إجمالي المشاريع، وكان من المقرر أن تدعم الحظيرة الفندقية بطاقات إيواء تقدر بـ 19745 سرير مع توفير 8535 منصب شغل.

ويرجع السبب في تأخر إنطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية حيث أحصت الوزارة نهاية سنة 2017 حوالي 228 مخططا ولائيا على المستوى الوطني منها:

- 21 مخططا تم المصادقة عليها بمراسيم؛
 - 19 مخططا تم المصادقة عليها بقرار؛
 - 15 مخططا على مستوى الأمانة العامة للحكومة للمصادقة؛
 - 17 مخططا على مستوى الإتمام والإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة؛
 - 82 مخطط في طور الدراسة؛
 - 02 مخططات أنجزت ثم ألغيت.
- أما بالنسبة للمشاريع قيد الإنجاز فقد تم إحصاء 799 مشروعا والتي سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية بطاقات إيواء إضافية تقدر بـ 100866 سرير والتي تمثل نسبة 34.88% من إجمالي عدد الأسرة، وقد عدد المناصب الممكن إحداثها 41879 منصب شغل.
- أما عن حصيلة الاستثمارات السياحية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2017/2002 فهي مبينة في الجدول التالي:

دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم(05): عدد تصاريحات الاستثمارات الأجنبية للفترة بين 2002-2017 حسب القطاعات

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمارات الأجنبية	%	عدد التصاريح	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.9
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.9
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.3
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz> تاريخ التصفح 2019/09/25.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بان مجموع المشاريع الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2017/2002 تقدر ب 901 مشروع، حيث يحظى قطاع الصناعة بالنصيب الأكبر من مجموع المشاريع الأجنبية والتي قدرت ب 558 مشروع بنسبة تقدر تقارب نسبة تقارب 62%، ثم يليه كل من قطاع البناء والخدمات ب 142 و 136 مشروع على التوالي، في حين أن القطاع السياحي وخلال 15 سنة تقريبا لم يستقطب إلا 19 مشروع أجنبي أي بنسبة 2.11% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة تقدر ب 128234 مليون دينار جزائري وهذه المشاريع وفرت 7656 منصب شغل.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن الاستثمار السياحي هو تلك العملية التي يمكن من خلالها توجيه الاموال للاستثمار في القطاع السياحي من أجل تكوين رأس المال المادي لتحسين مكونات المنتج السياحي، وكذا إعداد رأس المال البشري الذي يعتبر جوهر العملية السياحية، وللاستثمار السياحي فوائد

كبيرة تعود على الإقتصاد الوطني تتعدد بين فوائد إقتصادية وفوائد سياسية وأخرى إجتماعية.

نتائج الدراسة: ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ضعف حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر فأكثر من 52% من المشاريع الاستثمارية لم تنطلق بعد من أصل 2210 مشروع استثماري.
- ضعف المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت حوالي 610.4 مليار دينار جزائري في سنة 2017.
- يساهم القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة ولكن بشكل نسبي فنلاحظ بأن قطاع السياحة قد خلق أكثر من 320 ألف وظيفة مباشرة في عام 2017 (2.8% من إجمالي العمالة) في حين خلق هذا القطاع أكثر من 346 ألف وظيفة (3.1% من إجمالي العمالة) في سنة 2016، أما بالنسبة للمساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في التوظيف سنة 2017 فقدرت بأكثر من 678 ألف منصب.

- نصيب الفرد من الإيرادات السياحية يبقى ضعيفا جدا، فالقطاع السياحي الجزائري غير قادر على تحسين معيشة الأفراد وهذا راجع أساسا إلى انخفاض قيمة الإيرادات السياحية، أما إذا تكلمنا عن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي فقد قدرت سنة 2017 بحوالي 202.5 مليار دينار جزائري في حين قدرت بـ 196.1 مليار دينار في سنة 2016، وهذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 56 عالميا في قيمة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي .
- عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع السياحي بلغت 1266 مشروع منها 19 مشروع أجنبي أي بنسبة 2.11% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي نسبة ضئيلة جدا.

التوصيات: لكي تستفيد الجزائر من الدور الإيجابي للقطاع السياحي على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكثف الجهود للنهوض بهذا القطاع وترقيته وهذا من خلال اتخاذ جملة من التدابير العملية التالية:
- وضع إستراتيجيات وخطط سياحية شاملة تتوافق مع المقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر؛

===== دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري

- رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال إجراء دورات تكوينية وكذا إرسال بعثات إلى الخارج والمشاركة في التظاهرات والندوات الخاصة بالنشاط السياحي والفندقي؛
- تسهيل الحصول على التأشيرة للدخول إلى الأراضي الجزائرية؛
- توفير مناخ ملائم للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في نقل للتكنولوجيا والخبرات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات والمرافق السياحية؛
- العمل على تشجيع السياحة الداخلية وجعلها مورد للحصول على الإيرادات المالية ثم التوجه نحو تشجيع السياحة الدولية؛
- المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني للبلاد لضمان الاستقرار يعتبر شرط أساسي للتنمية الاقتصادية وجوهر التنمية السياحية؛
- العمل على التخفيف من العراقيل المالية والإدارية والعراقيل التي تقف أمام المستثمرين في القطاع السياحي؛
- تحديد صلاحيات جميع الجهات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار السياحي تجنباً لتداخل الصلاحيات وتوضيح الرؤية للمستثمر السياحي.
- العمل على تطوير البنية التحتية لتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي وجذب المستثمرين الأجانب؛
- الحرص على التنفيذ السليم والمتابعة الميدانية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لضمان تحقيق أهدافه في الأجل المحددة.

الهوامش:

- ¹- إبراهيم احمد سعيد، فانتن فريد محمد، مقومات الاستثمار السياحي في محافظة اللاذقية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، العدد 2، 2016، ص 193.
- ²- فاطمة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، 2015، ص 4.
- ³- Béatrice de la Rochefoucauld, Economie du Tourisme, Bréal, oberthur graphique à rennes, 2007, P 52.
- ⁴- Indicateurs du Tourisme Durable en Tunisie, Ministère de l'environnement et du développement durable, république tunisienne, OTEDD, Tunisie, 2010, P 11.
- ⁵- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 122.
- ⁶- سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 2، 2017، ص ص 7- 8.
- ⁷- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سابق، ص ص 122-123.
- ⁸- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 24.
- ⁹- Huguette Durand et autres, « économie et politique du Tourisme » , librairie général de droit et de jurisprudence, Paris, 1994, PP 116-119.
- ¹⁰- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، مرجع سابق، ص ص 271-275.
- ¹¹- World Travel & Tourism Council (WTTC), in <https://www.treadright.org/news/press-releases-news-our-partners-sustainable-travel/world-travel-tourism-council-unveils-2018> (consulté le 13/02/2019).